اجتماع الجمعية العامة العادية

لشركة أملاك العالمية للتمويل

رقم 2023-01

(بنود جدول أعمال الجمعية)

1-الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 2022/12/31ومناقشته.

2-التصويت على تقرير مراجع الحسابات عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31م.

3-الاطلاع على القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31 ومناقشتها.

4-التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين وقدرها 72,480,000 ريال سعودي عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م وبواقع (0.80) ريال سعودي للسهم الواحد والتي تمثل (8 %) من قيمة السهم الاسمية، على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز إيداع الأوراق المالية (شركة إيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي يوم الاستحقاق ,على أن يتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح لاحقاً. (مرفق)

5-التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31م.

6-التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي من العام المالي 2023م والربع الأول من العام 2024م وتحديد أتعابه.

7-التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين شركة أملاك العالمية و البنك السعودي للاستثمار والتي لأعضاء مجلس الإدارة الأستاذ/ ماجد عبدالغني فقيه (مدير عام مصرفية الشركات لدى البنك السعودي للاستثمار)، والأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز الريس (الرئيس التنفيذي لشركة الاستثمار كابيتال والمملوكة بنسبة 100% للبنك السعودي للاستثمار) مصلحة غير مباشرة فيها، حيث يملك البنك السعودي للاستثمار مانسبته 22,4 % من الأسهم الممثلة في شركة أملاك العالمية وهي عبارة عن تجديد للتسهيلات الائتمانية مع البنك بقيمة إجمالية بلغت 664,500,000 ريال سعودي ولمدة عام واحد، علماً بأن قيمة التسهيلات القائمة (بدون ربح مستحق) بلغت حتى نهاية العام 2022م 592,307,692 ريال سعودي وبدون شروط تفضيلية. (مرفق)

مرفقات البند الرابع

بيان بتفاصيل الأرباح المقترحة للتوزيع عن السنة المالية المنتهية في 31ديسمبر2022م

بيان بتفاصيل الأرباح المقترحة للتوزيع للسنة المالية 2022م وفق توصية مجلس الإدارة بتاريخ2023/03/16م المو افق 1444/08/24هـ					
إجمالي الربح المقترح للتوزيع	عدد الأسهم المستحقة للأرباح	حصة السهم الواحد	نسبة التوزيع	تاريخ الأحقية	تاريخ التوزيع
72,480,000	90,600,000	0.80 ريال سعودي	%8	2023/05/02م	خلال 15 يوم عمل من تاريخ الاستحقاق

مرفقات البند السابع

تقريرالفحص المحدود وتبليغ رئيس مجلس الإدارة إلى المساهمين حول الأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها

التاريخ:1444/08/17هـ
الموافق:2023/03/09 م

تبليغ رئيس مجلس الإدارة عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

السادة مساهمي شركة أملاك العالمية للتمويل حفظهم الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،، وبعد،

بالإشارة إلى متطلبات المادة (71) من نظام الشركات والذي ينص على أنه" مع مراعاة حكم المادة (27) من النظام يجب على عضو مجلس الإدارة فور علمه بأي مصلحة له سواء مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تكون لحساب الشركة، أن يبلغ المجلس بذلك، ويثبت هذا الإبلاغ في محضر اجتماع المجلس عند اجتماعه. ولا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في المجلس والجمعيات العامة. ويبلغ المجلس الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لعضو المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، ويرفق بالإبلاغ تقرير خاص من مراجع حسابات الشركة يعد وفق معايير المراجعة المعتمدة في المملكة" فإن الشركة تسعى للحصول على ترخيص من الجمعية العامة للعقد التالي:

الأعمال والعقود التي تمت بين شركة أملاك العالمية و البنك السعودي للاستثمار والتي لأعضاء مجلس الإدارة الأستاذ/ ماجد عبدالغني فقيه (مدير عام مصرفية الشركات لدى بنك السعودي الاستثمار)، والأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز الريس (الرئيس التنفيذي لشركة الاستثمار كابيتال والمملوكة بنسبة 100% للبنك السعودي للاستثمار) مصلحة غير مباشرة فيها، حيث يملك البنك السعودي للاستثمار مانسبته 22,4 % من الأسهم الممثلة في شركة أملاك العالمية وهي عبارة عن تجديد للتسهيلات الائتمانية مع البنك بقيمة إجمالية بلغت 664,500,000 ريال سعودي ولمدة عام واحد، علماً بأن قيمة التسهيلات القائمة (بدون ربح مستحق) بلغت حتى نهاية العام 2022م 592,307,692 ريال سعودي وبدون شروط تفضيلية.

عبدالله بن إبراهيم الهويش

رئيس مجلس إدارة شركة أملاك العالمية للتمويل

إلى السادة/ المساهمين المحترمين
شركة أملاك العالمية للتمويل
(شركة سعودية مساهمة مقفلة)

تقرير تأكيد محدود حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة لمساهمي شركة أملاك العالمية للتمويل

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق للمعاملات والعقود مع الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والمتعلقة بشركة أملاك العالمية للتمويل ("الشركة") المعدّ من قبل الإدارة والمعتمد من رئيس مجلس إدارة الشركة وفقاً للمعايير المطبقة المذكورة أدناه لكي تتماشى مع متطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات ("التبليغ").

الموضوع

إن موضوع ارتباط التأكيد المحدود لدينا هو التبليغ المقدم لنا والمعدّ من قبل إدارة الشركة والمعتمد من قبل رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير.

المعايير

إن المعايير المطبقة هي متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات أو العقود المبرمة لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بتلك المصالح وإعفاء نفسه من التصويت في المجلس للموافقة على تلك المعاملات أو العقود وأن يقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة للمساهمين بأية معاملات أو عقود يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ بما يتماشى مع المعايير والتأكد من اكتمالها. تتضمن هذه المسؤولية أيضاً، تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد التبليغ بشكل خالي من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

استقلالنا ورقابتنا للجودة

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بارتباط التأكيد المحدود في المملكة العربية السعودية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (١)، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج التأكيد المحدود حول التبليغ استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقا لمعيار ارتباط التأكيد الدولي رقم ٣٠٠٠ (المعدّل)، "ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" والمعتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تخضع الإجراءات التي يتم اختيارها على حكمنا، والذي يتضمن تقييماً للمخاطر مثل إخفاق الأنظمة والضوابط الرقابية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند القيام بهذه التقييمات للمخاطر، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بالتزام الشركة بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص اختباري للأدلة المؤيدة للأنظمة والضوابط الرقابية فيما يتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود.

ملخص العمل المنجز

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام الشركة بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والعقود المبرمة مع الشركة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة الشركة.
- الحصول على التبليغ المرفق والذي يتضمن قائمة المعاملات والعقود المبرمة مع الشركة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والعقود التي أبرمها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بالإضافة الى ذلك، وأن هذا العضو لم يشارك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في اجتماعات المجلس.
- مراجعة المصادقات التي حصلت عليها الإدارة من أعضاء مجلس الإدارة بشأن المعاملات والعقود المنفذة من قبل عضو مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- مراجعة مدى اتساق المعاملات والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح في الإيضاح رقم (٢٤) حول القوائم المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يتم الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

يُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدّل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الكافية الملائمة محدودة بشكل متعمد مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبدي رأي مراجعة أو فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول هذا التبليغ.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ تغيير على الأنظمة والرقابة يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الأعمال المبينة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة الشركة ورئيس مجلس إدارة الشركة للوفاء بالتزاماتها للتقرير إلى الجمعية العامة للمساهمين بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات. لا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه إلى أي أطراف أخرى أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه دون الحصول على موافقتنا المسبقة فيما عدا وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة.

برايس وترهاوس كوبرز

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون
PRICEWATERHOUSECOOPERS
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTS
LICENSE NO.25
C.R.1010371622

خالد أحمد محضر
ترخيص رقم ٣٦٨

٧ رمضان ١٤٤٤هـ
(٢٩ مارس ٢٠٢٣م)

تقرير لجنة المراجعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

شركة أمــلاك العالميـة للتمويل

AMLAK INTERNATIONAL FINANCING COMPANY

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة للشركة لعام 2022م

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة

تنتهج الشركة إطاراً رقابياً داخلياً مبنياً على ثلاثة خطوط دفاع هي :

أولاً: السياسات والاجراءات المتوافقة مع الانظمة والتشريعات.

ثانياً: الرقابة الداخلية (الإلتزام وإدارة المخاطر).

ثالثاً: المراجعة الداخلية.

وتقوم الإدارات المختلفة في الشركة بموائمة أنشطتها بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح الموضوعة والمعتمدة من الجهات المختصة كخط دفاع أول، في حين تقوم إدارات الرقابة الداخلية المتمثلة بإدارة الإلتزام والمخاطر وأمن وسرية المعلومات بدور خط الدفاع الثاني وتعنى بتقييم وقياس ومراقبة مستويات المخاطر المختلفة على صعيد العمليات اليومية وعمليات الإئتمان وأمن المعلومات لضمان التماشي مع الضوابط التي سُنت وبما يهدف بإيفاء الشركة بالمتطلبات النظامية، وترفع هذه الإدارات تقارير دورية للجان الشركة المختلفة وأهمها لجنة المراجعة ولجنة المخاطر ولجنة الأمن السيبراني. وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بمهام خط الدفاع الثالث والمعني بإجراء الفحوص والمراجعات اللازمة التي تكفل التزام الشركة ومنسوبيها بسياسات الشركة المعتمدة بناءً على أعمال إدارة المراجعة الداخلية.

وبشكل عام، فقد تم التأكد بدرجة معقولة من فاعلية إجراءات ونظم الرقابة الداخلية من حيث تغطية تلك الإجراءات للجوانب الرقابية الهامة والتي تؤثر بشكل جوهري على قيام الشركة بالوصول الى أهدافها بكل سلاسة وسهولة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراءات فصل المهام الجوهرية في مختلف اقسام الشركة،
- إجراءات معالجة تضارب المصالح.

- إجراءات حفظ المستندات الهامة.
- إجراءات تسوية الحسابات البنكية.
- إجراءات تسوية حسابات العملاء والذمم المدينة.
- إجراءات الرقابة على إدارة أمن وسرية المعلومات.
- إجراءات الإعتراف في الإيرادات وتسجيلها.
- إجراءات تسجيل المصروفات.
- إجراءات إعداد الموازنة التقديرية والتحقق من مدى فاعلية الإجراءات الاخرى.

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على تنفيذ إدارة المراجعة الداخلية في الشركة خطة المراجعة السنوية المبنية على أساس المخاطر والمُعتمدة من قبل لجنة المراجعة لتقييم كفاءة الرقابة الداخلية المُطبقة مع التركيز على تقييم البيئة والأنشطة الرقابية، والهيكل التنظيمي، والمخاطر، والسياسات والإجراءات، وفصل المهام، وتضارب المصالح، وأمن وسرية المعلومات، ودقة التقارير المالية، وذلك من خلال أخذ عينة عشوائية للأنشطة المخطط مراجعتها بهدف فحصها للتأكد من مدى فاعلية وكفاية أنظمة الراقابة الداخلية المصممة والمطبقة، والحصول على تأكيدات معقولة بشأن فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية خلال العام. وكذلك تقوم لجنة المراجعة بالإطلاع ومراجعة ومناقشة أعمال المراجع الخارجي والمتمثلة بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على درجة معقولة من القناعة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ووفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية، وبناءً على الفحص السنوي لإجراءات الرقابة الداخلية محل الإختبار خلال الفترة من قبل لجنة المراجعة والمراجع الخارجي وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة الإلتزام في الشركة، فإن نتائج هذا الفحص وفرت ضمانات معقولة بشأن مدى فاعلية وكفاءة العمليات والإعدادات والعرض العادل للتقارير المالية وكذلك الإمتثال للقوانين واللوائح

المعمول بها والصادرة من الجهات التنظيمية ذات العلاقة. مع وجود عدد من الملاحظات التي زودت بها الإدارة التنفيذية، وتم الإتفاق على الإجراءات التصحيحية اللازمة مع تحديد المدة الزمنية للتصحيح، ورفع تقارير دورية للجنة المراجعة. كما ننوه انه لا يمكن التأكيد بشكل مطلق على شمولية عمليات الفحص والتقييم التي تتم لإجراءات الرقابة الداخلية وذلك لأن عملية المراجعة في جوهرها تستند الى أخذ عينات عشوائية، لاسيما وأن إدارة المراجعة الداخلية تعمل وبشكل حثيث مع الإدارة التنفيذية للشركة لإستمرار ضمان مستوى معقول وفعال لكفاءة نظام إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.

رئيس لجنة المراجعة
محمد بن عبد العزيز الشايع